جرائم أفرزتها الحرب

رئيس محكمة الجنايات الأولى لـ«الوطن»: ازدياد نسبي في جرائم القتل والسلب وتزوير المستندات وسرقة السيارات

| محمد منار حميجو

بيّن رئيس محكمة الجنايات الأولى في دمشق عبد المعين حليمة أن هناك العديد من الجرائم زادت بشكل نسبي نتيجة ظروف الحرب الإرهابية على سورية ومنها قضايا التزوير وتزوير سندات الملكية ووكالات كاتب العدل، مشيراً إلى أنه يوجد لدى محكمة الجنايات قضايا تتعلق بترويج عملة مزيفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن حليمة إلى أنه نتيجة ظروف الحرب زادت أيضاً دعاوى القتل، كما أنه زادت جرائم السلب أيضاً نتيجة الفوضى ببعض المناطق التي كان الإرهابيون موجودين فيها.

ولفت إلى أنه زادت أيضاً جرائم سرقة المنازل والمحال التجارية والسيارات ويوجد ببعض القضايا وخاصة سرقة السيارات فيها عدد كبير من المدعين وأن عقوبة سرقة السيارات في الحد الأدنى السجن خمس سنوات والغرامة خمسمئة ألف ليرة سورية وأن هذا الجرم مستثنى من الأسباب المخففة التقديرية ولا يجوز فيه إخلاء السبيل.

وبيّن حليمة أنه صدر القانون رقم ١٥ تاريخ ٢٠٢٢ والذي عدل المادة ٦٢٥ مكرر عقوبات عام حيث أصبحت عقوبة كل من يقدم على سرقة محتويات سيارة هي السجن ثلاث سنوات والغرامة ثلاثة ملايين ليرة سورية وهذه العقوبة أيضاً مستثناة من الأسباب المخففة التقديرية.

وبيّن حليمة أنه توجد أيضاً جرائم منظورة أمام محكمة الجنايات بدمشق وهي جرائم الاغتصاب وجرم الفعل المنافي للحشمة، مبيناً أن المحكمة تنظر أيضاً بدعاوى متعلقة بحيازة بضاعة أجنبية مهربة، مبيناً أنه من أحكام المرسوم ١٣ لعام ١٩٧٤ أن عقوبة هذا الجرم هي السجن ثلاث سنوات والغرامة بقيمة البضاعة.

وبيّن حليمة أنه يوجد قضايا أيضاً أمام محكمة الجنايات تتعلق بالنيل من هيبة الدولة وهذه القضايا معظم الفاعلين فيها (المهتمين) هم: أشخاص قاموا بالتواصل مع مواقع معادية للدولة ونشر معلومات كاذبة تؤدي إلى الإضرار بالوطن ومصالح الوطن وعقوبة هذه الجرائم هي السجن ثلاث سنوات والغرامة ثلاثة ملايين ليرة سورية، إضافة إلى وجود جرائم الاحتيال عبر الشبكة.

وفيما يتعلق بسرعة البت بالقضايا أشار حليمة إلى أن مواعيد الجلسات في محاكم جنايات دمشق قريبة وأحياناً تعرض القضية على الهيئة بالشهر مرتين أو ثلاث مرات وهذا يؤدي إلى سرعة البت بالدعوى وتحقيق العدالة لطرفي الدعوى.

وحول طلبات إخلاءات السبيل بمحاكم الجنايات بيّن حليمة أنها تختلف من قضية لأخرى، حسب ظروف وملابسات القضية وإذا كان يوجد ادعاء شخصي أم لا أو إسقاط حق شخصي، مشيراً إلى أنه يحق لأي موقوف أن يتقدم بإخلاء سبيل وأمر البت بالإخلاء يعود لقناعة هيئة المحكمة ومدة التوقيف وظروف القضية.

ولفت إلى أن الدعاوى التي تنظر بها محاكم الجنايات هي جنائية الوصف، والتي تبدأ عقوبتها بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتصل في بعضها إلى عقوبة الإعدام كجرائم القتل العمد وتهريب المخدرات.

> قضايا تتعلق بالنيل من هيبة الدولة ومعظم الفاعلين تواصلوا مع مواقع معادية للدولة

مستثمر أمبيرات في جديدة الفضل يعمل من دون ترخيص.. والمحافظ: من صلاحية المجلس البلدي

لأول مرة مدير محروقات القنيطرة: لدينا كمية كبيرة من المازوت الزراعي ونطالب بفتح البطاقة لتوزيعها على الفلاحين

| القنيطرة - خالد خالد

بيّن مدير فرع محروقات القنيطرة سلمان مرشد توافر مادة المازوت الزراعي بكميات كبيرة في محطات المحافظة، حيث بلغت خلال الشهر الأول نحو ٣٠٠ ألف ليتر الأمر الذي شكل عبئاً كبيراً على أصحاب المحطات ودفع قيمة المادة وعدم تصريفها، ما دفع بمحافظة القنيطرة إلى مخاطبة وزارة الزراعة لفتح البطاقة الذكية وتوزيع المادة على الفلاحين.

وخلال جلسة مجلس محافظة القنيطرة أشار مرشد إلى أن نسبة توزيع مادة التدفئة على أرض المحافظة بلغت ٩٨ بالمئة وفي تجمعات النازحين بريف دمشق ٧٥ بالمئة.

من جهته أوضح مدير الكهرباء محمد راكاد إبراهيم أسباب زيادة ساعات التقنين في القنيطرة وذلك بسبب إجراء صيانة عامة لمحطات التوليد، مؤكداً أنه سيعود التقنين المعمول به بالمحافظة إلى وضعه الطبيعي اعتباراً من السبت القادم أما بالنسبة لفصل التيار أثناء فترة قدوم الكهرباء فالسبب زيادة الأحمال على الشبكة الكهربائية.

ولفت إلى أنه سيتم تزويد الشركة بمراكز تحويل جديدة خلال الشهر الحالي، وسيتم تبديل مراكز التحويل ذات الاستطاعة الصغيرة بأخرى أكبر استطاعة.

وكشف مدير الموارد المائية محمد زهرة أن نسبة تخزين سدود المحافظة حتى تاريخه بلغت ٧٥ بالمئة والمقابل عن الفترة نفسها في العام الماضي كان ٦٥ بالمئة.

وأكد مدير التربية المساعد لشؤون الثانوي سالم إبراهيم الموافقة على منح المعلم الوكيل طبيعة عمل ٤٠ بالمئة بهدف تحسين وضع المعلم وتشجيع أصحاب الشهادات على التقدم للتعليم.

مداخلات الأعضاء

واتهم عضو المكتب التنفيذي للزراعة محمد صالح ذياب الوحدات الإرشادية بالتقصير في مكافحة وباء طاعون الدجاج وعدم إعلام الأهالي عن كيفية الوقاية من هذا المرض وعدم تفشيه بين الدجاج، علماً أن المحافظة وجهت مديرية الزراعة من أجل تقديم اللقاحات ومتابعة هذا المرض لمنع انتشاره وتفشيه.

وتركزت طروحات أعضاء المجلس على تحقيق العدالة في التقنين الكهربائي في تجمعات النازحين بريف دمشق (ساعة وصل باليوم) وضرورة تخديم أحياء النازحين في نهر عيشة من قبل محافظة القنيطرة بعد تهميشها من قبل محافظة دمشق، وعدم اكتراث محافظة دمشق بالتعاون والتنسيق مع لجنة الخدمات بالقنيطرة من أجل تخديم تجمعات القنيطرة في دمشق، ومعالجة مرض وباء طاعون الدجاج وخسارة عدد من المربين لمصدر رزقهم ونقص بعدد اللقاح، وفي حال تم تجاهل المعنيين هذا الوباء فإن الكثير من العوائل ستفقد مصدر رزقها. كما تم التساؤل عن الجهة التي وافقت لأحد المستثمرين بتنفيذ أمبيرات في جديدة الفضل من دون الحصول على ترخيص من المحافظة ومن دون علم عدد من أعضاء المجلس البلدي، والعمل على تشكيل لجنة للتحقق من هذا الأمر وإن تعذر ذلك إحالة الموضوع إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لكون العقار الذي تم وضع المولدات عليه من أملاك البلدية.

المحافظ يجيب

وأجاب محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران عن تساؤلات الأعضاء، مؤكداً المسؤولية الملقاة على عاتق أعضاء مجلس المحافظة ونقل هموم ومعاناة المواطنين بكل شفافية ومصداقية، وضرورة تكاتف جهود الجميع لخدمة أبناء المحافظة الذين يستحقون الكثير من الرعاية والاهتمام.

وبيّن جمران أن المجلس البلدي في تجمع جديدة الفضل وافق على تركيب أمبيرات، والمحافظة عرضت الموضوع على المديرية القانونية والتي أفادت بأن تركيب وتنفيذ الأمبيرات من صلاحيات الوحدة الإدارية وتم إعلام المجلس البلدي بأن القرار على مسؤوليتهم، علماً أن المجلس البلدي وافق بالإجماع على تنفيذ الأمبيرات.

وأضاف: إن فترة رسالة الغاز ستنخفض بعد أن تم إتباع وحدة تعبئة الغاز إلى فرع محروقات القنيطرة وخلال يومين سيتم الانتهاء من إجراءات تحويل الوحدة من فرع غاز ريف دمشق للقنيطرة.

يوجد بالمشفى فقط طبيب كلية صناعية وحيد

المشفى الوطني بالسويداء يعاني نقصاً شديداً في أطباء الاختصاص

| السويداء– عبير صيموعة

يعاني المشفى الوطني في السويداء (مشفى الشهيد زيد الشريطي) من نقص كبير في عدد أطباء الاختصاص وفي كثير من الأقسام الأمر الذي حال دون تقديم كثير من الخدمات الاستشفائية أو تقديمها بالحد الأدنى.

وما يؤكد النقص الحاصل إعلان مديرية الصحة عن حاجتها للتعاقد مع أطباء اختصاصيين لمصلحة المشفى ضمن اختصاصات متعددة منها طبيب كلية صناعية لعدم وجود سوى طبيب وحيد مختص رغم عدد المرضى الكبير الذي تثبته عدد جلسات الغسل ضمن سجلات المشفى، كما يحتاج المشفى إلى طبيب طوارئ والذي تم تكليف طبيب تخدير للإشراف على أقسام العناية رغم حاجة المشفى إلى التعاقد مع طبيب تخدير آخر.

كما تضمن الإعلان حاجة المشفى إلى طبيب جراحة أوعية لعدم وجود طبيب منذ أكثر من ثلاث سنوات وطبيب جراحة صدرية وطبيب جراحة عامة وطبيب داخلية قلبية وطبيب حروق وتجميل، إضافة إلى طبيب عناية مشددة، وطبيب أشعة.

وفي جولة لـ«الوطن» ضمن المشفى تبين وجود نقص حقيقي بأعداد أطباء الاختصاص رغم وجود عدد من الأطباء المقيمين ضمن أقسام المشفى إلا أن وجودهم لا يمكن أن يغطي حاجة أطباء الاختصاص.

وبزيارة لقسم الكلية الصناعية والذي سبق لـ«الوطن» أن تلقت شكاوى عديدة حول الخدمات الاستشفائية المقدمة فيه، أكد العديد من المرضى أن وضع الأجهزة والمحاليل شهد تحسناً في الآونة الأخيرة بعد معاناتهم من عدم وجود الخراطيش سابقاً وعدم فعالية المحاليل التي كان يجري العمل على تأمينها خلال الأشهر السابقة فضلاً عن وجود بعض الأجهزة التي لم تكن تعمل بالكفاءة المطلوبة، كما تم رصد عمليات الصيانة على الأجهزة ضمن القسم من الفريق المختص.

وحول تأمين الأدوية أشارت إدارة المشفى إلى أنه يتم تأمين الدواء بعقود وزارية مركزية وبحسب الموجود منه، إضافة إلى تأمين المواد المخبرية والمواد لزوم جلسات غسيل الكلية من فلاتر ومحاليل.

وبينت الإدارة أنه في حال وجود نقص فهو نقص مؤقت يتم تأمينه مركزياً خلال أيام قليلة وفي حال التأخير يتم تأمين المواد والدواء عن طريق الشراء المباشر من السوق المحلية بعد موافقة الوزارة على أن تكون مطابقة للمواصفات.

بدوره رئيس لجنة الإشراف على عمل المشافي وعضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة باسم حاطوم أكد لـ«الوطن» أنه خلال الجولة في مشفى الشهيد زيد الشريطي تبين وجود نقص كبير في الكادر الطبي المختص الأمر الذي أدى إلى العجز في تقديم الخدمات الطبية المطلوبة على أكمل وجه وأدى إلى خلق عبء كبير على إدارة المشفى رغم وجود التجهيزات والكادر التمريضي المتميز.

وأعرب عن أمله بأن يتم استدراك النقص بأطباء الاختصاص بعد إعلان مديرية الصحة عن رغبتها بالتعاقد مع مجموعة من الأطباء، مشيراً إلى وجود عدد قليل من الأطباء المتقاعدين ممن أبدوا استعدادهم للتعاقد مع المشفى من جديد ولكن ما زالت الحاجة ماسة لوجود أطباء اختصاص وفي كثير من الأقسام ليتسنى للمشفى تقديم خدماته الطبية للأهالي على أكمل وجه.